

رسالة ملكية إلى
الدورة 32 لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية

وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، كلمة توجيهية إلى الدورة 32 لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية المنعقد بالرباط

وفيما يلي نص هذه الرسالة التي ألقاها السيد عبد الله أزماني وزير التجارة والصناعة.

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

حضرات السادة الرؤساء وأعضاء الوفود إلى هذا المؤتمر.

حضرات السادة المشاركين في هذا المؤتمر، نرحب بكم أجمل ترحيب ونتمنى لكم طيب الإقامة في بلدكم المغرب، وبعد.

لو راجعنا الفكر أربعين سنة إلى الوراء عندما انطلقت في البلاد العربية مسيرات الحرية والاستقلال والسيادة الوطنية والتطلع المستقبلي والبناء والتنمية لوجدنا أنها كانت مسيرات محفوفة بالتفاؤل والتطلع والاستبشار بالرغم من قلة التجربة والموارد وبالرغم من ضعف البنية الأساسية سواء من حيث البنية المادية أم الثروة البشرية.

ولو راجعنا الفكر إلى بداية نشوء جامعة الدول العربية؛ لرأينا كم كان أمل العرب كبيرا في أن تجسد هذه الجامعة آمالهم وتوتقهم إلى وحدة تجمع بين أقطارهم وتضعهم في موقع مناسب من مواقع الحضارة الإنسانية وتؤمن لشعوبهم المنعة والإزدهار وتلبي حاجات اليوم والغد وما بعد الغد.

ولو راجعنا الفكر أربعين سنة إلى الوراء لرأينا أن العالم العربي الذي كان يعاني من الإحتلال الأجنبي بدأ قطرا بعد قطر يكسر قيود الاحتلال ويحقق السيادة والاستقلال ويبني علاقاته مع العالم الخارجي على أساس من المساواة وتبادل المصالح.

كيف كانت المسيرة. وما أثمرت وماذا حققت. إن أية نظرة موضوعية تقضي بأن الكثير قد أنجز، فالقاعدة المادية أصبحت أفضل بكثير مما كانت الطرق بنيت والكهرباء عممت والإتصالات في الداخل ومع الخارج توفرت والسدود بنيت والموانىء والمطارات والمدن توسعت، وهذا كله إنجاز عظيم ولا يقل عن الإنجاز الذي تم في تنمية الثروة البشرية من خلال تعميم التعليم بكل مراحله، ومن تحرر المرأة ومساهمتها في الحياة الاجتماعية في معظم الأقطار العربية.

أما التنمية الاقتصادية فإنها سارت شوطا ومازال أمامها أشواط لابد للقطاعات الزراعية أن تواكب حاجات الغذاء، ولابد للقاعدة الصناعية أن تتسع لتوفر أنواعا أوفر من المنتجات المتسلسلة والمترابطة والمرتكزة إلى مواردنا الأساسية الزراعية والصناعية والسمكية والطبيعية، ولابد للاقتصاد أن



يتسع لتوفير فرص العمل للأجيال التي تنال حظا من العلم والتدريب، وتتطلع إلى مجالات العمل. كما أن قصورا ملحوظا حصل في توطين التقنيات بالرغم من توافر المهندسين والعلماء ومن الاتصال بعالم العلم الحديث بشتى الوسائل وذلك أمر يجب أن نستحث الخطى من أجل التغلب عليه.

وفي مجال التكامل الاقتصادي العربي تحقق الشيء الكثير من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية؛ فأبرمت الاتفاقيات وأنشئت الصناديق وأسست الشركات القابضة وأقيمت المنظمات والإتحادات وقامت كلها بدور بارز في تقريب البلاد العربية من بعضها البعض، ويبقى أن تخطو البلاد العربية خطوات حاسمة في استمرارية لا رجعة فيها لتحقيق الهدف التكاملي الذي لا يمكن بدونه إقامة كيانات اقتصادية قادرة على البقاء والتنافس في عالم الاقتصاد الحديث.

أما العالم من حولنا، فقد حصلت فيه تطورات هائلة خاصة في السنوات القليلة الماضية؛ وهذه التطورات مليئة بالعبر والدروس التي تبين جانب الصواب من جانب الخطأ في عمليات الإدارة الاقتصادية والمجتمعية.

ولئن كان الإعلام العالمي يبرز بحق غلبة اقتصاد السوق على اقتصاد التخطيط المركزي، ويبرز أهمية القطاع الخاص كدعامة حتمية لأي نظام مجتمعي ناجع، فإنه يتكلم بصوت خافت عن أهمية التكتلات الاقتصادية سواء في مجال الدول أم في مجال الشركات والمنشآت الاقتصادية. ولو أردنا إطلاق وصف إجمالي على عالم المستقبل، لقلنا أنه عالم العملقة في التكتلات والشركات والاستثمارات والتقنيات، وأنه بالتالي ليس عالم التنافس مثل ما هو عالم اليوم ومثل ما هو عالم الأمس، بل عالم الإرادة القادرة والقرار النافذ وما علينا إلا أن نتفهم هذا العالم وأن نشمر عن ساعد الجد ونعلو على الجراح ونؤسس السلم العربية الشاملة وصولا إلى الأمن العربي الشامل أمن البناء وأمن الأجيال.

2ذي العقدة 1412هـ موافق 5 ماي 1992م